الاقتصاد القطري ينمو 6 في المئة في 2014 مدفوعاً بالقطاع غير النفطي

سجلت الأسهم أداء قوياً خلال 2014 مع تحسن الثقة نتيجة إدراج بورصة قطر في مؤشر مرغان ستانلي للأسواق الناشئة.

استقر انتاج قطر للغاز الطبيعي المسال بعد أن بلغ أعلى مستوى له عند 77 مليون طن سنويا خلال العام 2011. وليس من المتوقع أن يساهم انتاج النفط والغاز الطبيعي المسال في النمو الاقتصادي خلال العامين القادمين، وذلك نتيجة تعليق مشاريع استخراج الغاز في الحقل الشمالي الضخم، والأمور اللوجيستية المتعلقة بالحقول المتقادمة. وقد سجل النمو الفعلي للقطاع النفطي تباطؤا من أعلى مستوى له عند 28.9٪ في العام 2010 ليصل الى 0.1٪ في العام 2013.

لذلك فقد اتجه التركيز على القطاع غير النفطي، وخاصة الى تنفيذ الحكومة لبرنامج الاستثمار الحكومي المدرج ضمن رؤية قطر الوطنية 2030. وقد سجل القطاع غير النفطي نموا قويا بواقع 11.4٪ خلال العام 2013، ومن المحتمل أن يتسارع النمو خلال فترة التوقعات وما بعد، وذلك نتيجة تسارع النشاط في قطاع الصناعة وقطاع البناء وقطاع الخدمات المالية وقطاع السياحة.

ومن المتوقع أن يأتي نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي عند حدود 6.4٪ في العام الحالي، قبل أن يتسارع الى 7.0٪ في العام 2015 نتيجة تسارع الانفاق على البنية التحتية، من ضمنها الاستعدادات لاستضافة بطولة كاس العالم للعام 2022 وتوسع النشاط في قطاع الخدمات، بالإضافة الى زيادة انتاج الغاز بعد استكمال مشروع برزان لانتاج الغاز بحلول نهاية العام 2015 والذي سوف يعزز المنتجات النفطية للسوق كالمكثفات والغاز الطبيعي المسال.

التضخم على وتيرته المعتدلة رغم ارتفاع أسعار الإيجارات

ارتفع معدل التضخم الأساس إلى 3.4٪ على أساس سنوي خلال شهر مايو الماضي. وقد جاءت معظم الزيادة نتيجة ارتفاع الإيجارات السكنية وتكاليف النقل والمواصلات. كما شهدت الإيجارات التي تشكل 32٪ من سلة التضخم في قطر ارتفاعا بنحو 7٪ على أساس سنوي خلال مايو. وتعتبر قلة الوحدات السكنية وما تقابلها من زيادة في أعداد الوافدين من أهم الأسباب لذلك، حيث شهد عدد السكان في قطر زيادة بواقع 10.7٪ على أساس سنوي في مايو. كما ساهمت الزيادة في أسعار التجزئة للديزل بواقع 50٪ في زيادة التضخم في قطاع النقل ليصل الى 2.6٪ على أساس سنوي. وبصفة عامة، من المتوقع أن يرتفع متوسط معدل التضخم الأساس إلى 3.4٪ على أساس سنوي و3.8٪ على أساس سنوي خلال العامين 2014 و2015 على التوالي. بينما يظهر مؤشر أسعار العقارات الذي يصدره مصرف قطر المركزي ارتفاعا في قيمة الصفقات العقارية والتي من ضمنها الأملاك والأراض بواقع 16.3٪ على أساس سنوي، وذلك اعتبارا من شهر مارس.

انخفاض متوقع في فائض الحسابين المالي والجاري في 2014 و2015

من المتوقع أن يشهد فائض الميزانية في قطر انخفاضا من 10.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2013 ليصل الى 8.8٪ و6.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العامين 2014 و2015 على التوالي. ومن المحتمل ان يفوق نمو المصروفات وتيرة نمو الإيرادات نتيجة تراجع الإيرادات النفطية على خلفية ضعف أسعار النفط. إلا أن ميزانية السنة المالية 2014-2015 التي تم الإعلان عنها، تشير الى تراجع وتيرة نمو المصروفات الجارية بشكل أكبر من السنوات السابقة. كما إن السلطات قد حددت زيادة الإنفاق الاستثماري بواقع 17٪. ورغم أن الإنفاق الفعلي لطالما جاء أقل من مستواه المعتمد، إلا أن هذا الأمر من المحتمل أن يتغير وذلك لقرب المواعيد النهائية لإنجاز العديد المشاريع. وتعتزم الحكومة إنفاق 182 مليار دولار تقريبا لتنفذ خطتها التنموية في الفترة ما بين العام 2014 الى العام 2018. وعلى صعيد الإيرادات، من المتوقع أن ترتفع كل من إيرادات الصادرات والمنتجات المصنعة وأرباح ضرائب الشركات ودخل الاستثمارات لتساهم جميعها في تعزيز إيرادات الميزانية خلال فترة التوقعات.

كما من المتوقع أن يشهد فائض الحساب الجاري انخفاضا هذا العام والعام 2015 ليصل الى 28٪ و25٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، من 31٪ في العام 2013، محافظا على قوته حسب المعايير الإقليمية والعالمية. ويعزى ذلك بشكل رئيسي الى استقرار نمو الصادرات وارتفاع الواردات. ويرتبط استقرار الصادرات باستقرار صادرات الغاز الطبيعي المسال التي تشكل أكثر من 60٪ من مجموع الصادرات، بالإضافة الى التراجع المتوقع في أسعار النفط العالمية خلال العام 2015 وما بعد. ومن المتوقع أن ترتفع الصادرات المرتبطة بزيادة انتاج الغاز، مثل الغاز البترولي المسال والمنتجات البتروكيماوية، وذلك نتيجة استكمال مشروع برزان للغاز، بالإضافة الى استكمال مجمع كرانة ومجمع السجيل للبتروكيماويات في وقت لاحق. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن ترتفع الواردات تماشيا مع التوسع الذي تشهده قطر اقتصاديا وسكانيا.

وقد ارتفعت احتياطات قطر الدولية إلى 40.5 مليار دولار في ابريل، بنمو بواقع 5.7٪ على أساس سنوي، وذلك نتيجة استمرار صادرات النفط والغاز في تحقيق إيرادات بالعملات الأجنبية. وتوازي هذه الاحتياطات حجم الواردات لأكثر من ستة عشر شهرا.

تسارع متوقع نمو الائتمان مع تسارع تنفيذ المشاريع

لقد شهد نمو الائتمان تباطؤا خلال العامين الماضيين، وذلك تزامنا مع تباطؤ الطلب من القطاع الحكومي، حيث تراجع نمو الائتمان الى أقل مستوى له منذ ثلاث سنوات ليصل الى 12.6٪ على أساس سنوي في أبريل. كما تراجع نمو الائتمان الممنوح للقطاع الحكومي الى 9.7٪ على أساس سنوي. في المقابل، ارتفع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى 14.4٪ على أساس سنوي بدعم من الانتعاش الذي شهده كل من الائتمان الممنوح لقطاع العقار والتجارة العامة وقطاعات المستهلك بشكل خاص. وحتى الآن خلال العام 2014، يفوق نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مستواه للعام 2013.

وبلغت موجودات البنوك التجارية 260 مليار دولار في أبريل، مسجلة نموا بواقع 9.7٪ على أساس سنوي. ورغم ارتفاع هذا الرقم، إلا إنه يعتبر الأقل منذ فترة، مما يعكس بشكل كبير التباطؤ في نمو الائتمان والاستثمار المحلي الذي تراجع بواقع 14٪ بنهاية أبريل من هذا العام.

ومن جانب المطلوبات، تستمر الودائع في النمو مسجلة زيادة بواقع 11.7٪ على أساس سنوي في أبريل بدعم من القطاع الخاص. وبالفعل، فاق نمو الودائع نمو الائتمان خلال العام 2014، ما ساهم في بقاء نسبة قروض البنوك الى الودائع عند ما يقارب 102٪.

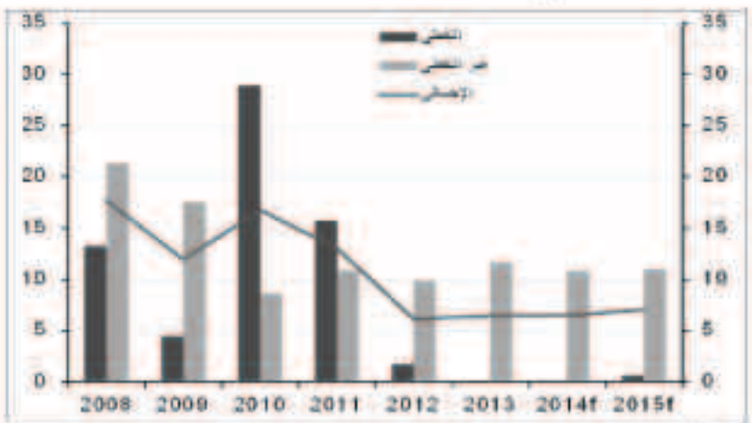

رسم بياني يوضح الناتج المحلي الإجمالي

شركة مشاريع الكويت تعلن ارتفاع أرباحها الصافية بنسبة 20 في المئة خلال النصف الأول

أعلنت شركة مشاريع الكويت «القابضة» اليوم عن تحقيق صافي ربح بقيمة 21.7 مليون دينار كويتي «77 مليون دولار أمريكي» خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2014 بارتفاع نسبته 20 في المئة بالمقارنة مع ربح بقيمة 18.1 مليون دينار كويتي «63.4 مليون دولار أمريكي» خلال نفس الفترة من عام 2013.

وحققت شركة المشاريع صافي ربح بقيمة 11.4 مليون دينار كويتي «40.5 مليون دولار أمريكي» في الربع الثاني من العام «أي للأشهر الثلاثة المنتهية في 30 يونيو 2014»، ما يمثل ارتفاعا بنسبة 20 في المئة بالمقارنة مع ربح بقيمة 9.5 مليون دينار كويتي «33.3 مليون دولار أمريكي» للفترة المقابلة من 2013.

وارتفعت ربحية سهم شركة المشاريع خلال الأشهر الستة الأولى من العام بنسبة 21 في المئة لتصل إلى 15.27 فلس «5.4 سنت أمريكي» بالمقارنة مع 12.66 فلس «4.4 سنت أمريكي» للسهم الواحد للفترة المقابلة من العام الماضي.

وارتفعت الإيرادات الإجمالية للأشهر الستة الأولى من العام بنسبة 18 في المئة لتصل إلى 289 مليون دينار كويتي «1.03 مليار دولار أمريكي» بالمقارنة مع 244 مليون دينار كويتي «855 مليون دولار أمريكي» في النصف الأول من عام 2013.

مسعود حيات

كما سجلت الأرباح التشغيلية للشركة قبل المخصصات في النصف الأول من العام ارتفاعا بنسبة 22 في المئة لتصل إلى 78 مليون دينار كويتي «277 مليون دولار أمريكي» بالمقارنة مع 64 مليون دينار كويتي «224 مليون دولار أمريكي» للفترة المقابلة من عام 2013.

وارتفع مجموع الأصول المجمعة خلال النصف الأول من 2014 ليصل إلى 9.1 مليار دينار كويتي «32.3 مليار دولار أمريكي» بالمقارنة مع 8.6 مليار دينار كويتي «30.5 مليار دولار أمريكي» كما في نهاية عام 2013.

وفي معرض تعليقه على هذه النتائج قال الرئيس التنفيذي لقطاع البنوك في الشركة مسعود حيات إن نتائج النصف الأول من العام أظهرت أن الشركة على الطريق الصحيح لمواصلة تحقيق رقم مزدوج في نسبة الإيرادات خلال عام 2014.

«بيتك»: الشؤون أوقفت «مبرة بيتك» بناء على طلبنا

أوضح بيان صادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك» بأن قرار وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بإغلاق مبرة «بيتك» الخيرية، جاء بناء على طلب تقدم به مجلس ادارة المبرة إلى وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، في الكتاب المؤرخ ب 22/ 2013/7، حيث طلب المجلس من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل الموافقة على اتخاذ الاجراءات اللازمة لاغلاق المبرة وذلك لعدم الحاجة ،بعد ان تقرر تحويل مبلغ زكاة مساهمي «بيتك» سنويا إلى بيت الزكاة وهو هيئة حكومية رسمية.

وأضاف البيان بأن وزارة الشئون الاجتماعية والعمل قد بادرت إلى الموافقة على الطلب دون وجود اي مخالفات على اعمال المبرة.

وكانت مبرة «بيتك» الخيرية قد اشهرت بموجب القرار الوزاري رقم «198» لسنة 2008 ونشر بالجريدة الرسمية في العدد «894» بتاريخ 26 /2008/10.

وبناء على قرار مجلس ادارة «بيتك» رقم «40» بتاريخ 2012/12/3 وقرار مجلس ادارة مبرة «بيتك» الخيرية بتاريخ 2013/7/10 الذي نص على اتخاذ اجراءات تصفية المبرة بعد موافقة وزارة الشئون الاجتماعية وذلك لعدم الحاجة اليها في الوقت الراهن، وقد صدر قرار وزارة الشئون الاجتماعية بتصفية مبرة «بيتك» الخيرية في 2014/7/22.

مطار ميونيخ من بين أفضل المطارات في العالم للمسافرين العابرين

مطار ميونيخ

أعلنت الخطوط الجوية الألمانية «لوفتهانزا» عن اختيار مطار ميونيخ واحدا من أفضل مطارات العبور في العالم، وذلك ضمن «جوائز سكاي تراكس العالمية للمطارات» التي يمنحها معهد أبحاث الطيران «سكاي تراكس». وصنف المسافرون المبنى 2، الذي تستخدمه حصريا «لوفتهانزا» وتحالف «ستار الاينس» وشركات الطيران الحليفة، من بين أفضل ستة في العالم في فئة «أفضل مطار في العالم للمسافرين العابرين «ترانزيت».

ويشير المفهوم المعماري الخاص للمبنى إلى أن المسافرين باستطاعتهم الانتقال إلى اي من 130 وجهة في 45 بلدا حول العالم في وقت قصير جدا. كما تشتهر محطة ميونيخ التابعة لـ «لوفتهانزا» بدقة مواعيدها. وفي الربع الأول من 2014، جاءت ميونيخ في المركز الأول بين المحطات الأوروبية وفقا للإحصائيات التي جمعها اتحاد المطارات الأوروبية «إيه إي إيه». ويقلع ما يزيد عن 93 في المئة من جميع رحلات «لوفتهانزا» في موعدها.

ويمكن لأي مسافر لديه بعض الوقت قبل الرحلة أن يستمتع بالمرافق التي يوفرها المبنى 2. ويصنف المسافرون على متن «لوفتهانزا» المبنى 2 كواحد من أفضل مباني المطارات في العالم «التصنيف العالمي رقم 5»، حيث يمنحوه أعلى الدرجات بشكل متكرر تقديرا لتجربة السفر والراحة والأنشطة الترفيهية التي يوفرها، والتي جاءت في المرتبة الثانية في هذه الفئة بعد سنغافورة. وأشاد العملاء بالأماكن الهادئة ومجموعة الوسائل الترفيهية المتاحة للمسافرين. وتغطي استراحات «لوفتهانزا» مساحة تبلغ حوالي 5 آلاف متر مربع، وتوفر وسائل راحة إضافية. وفي الأسفل هناك أيضا استراحة «لوفتهانزا» لرجال الأعمال، واستراحة «لوفتهانزا» الرائعة للدرجة الأولى. كما يحقق المبنى 2 نقاطا عالية من خلال مقاهيه ومطاعمه الـ50، إذ يعد مطار ميونيخ الثاني عالميا في فئة «أفضل مطار للتناول الطعام».

وللمرة السابعة على التوالي يتم التصويت لمطار ميونيخ «أفضل مطار أوروبي»، فيما جاء في المركز الثالث في التصنيفات العالمية.

«سيرفس هيرو» تعلن عن النتائج نصف السنوية لمؤشر رضا العملاء

■ البنوك التجارية تتصدر قائمة رضا العملاء للمرة الأولى تليها وكلاء السيارات الجديدة ومحلات الملابس

■ النتائج تكشف عن تراجع طفيف في مستوى الخدمة خلال النصف الأول من 2014 مقارنة بالنصف الثاني من 2013

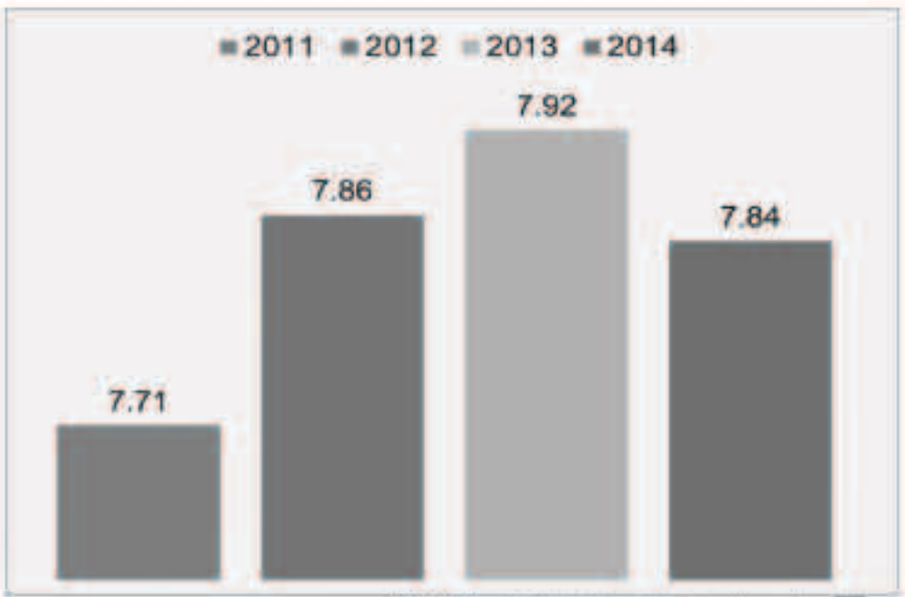

مؤشر سيرفس هيرو لقياس مستوى رضا العملاء - 2011 2014

أعلنت شركة سيرفس هيرو عن النتائج نصف السنوية لمؤشر رضا العملاء عبر الإنترنت لعام 2014 حيث عكست تراجعاً في مستوى رضا العملاء بنسبة 1 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، في حين شهدت فئة البنوك التجارية متوسط نمو بنسبة 1 في المئة منذ العام 2011 لتتصدر بذلك قائمة الشركات التي حققت أعلى مستويات الرضا لدى العملاء للمرة الأولى،تحل محل المقاهي والمطاعم غير الرسمية التي تصدرت القائمة سابقاً تليها وكلاء بيع السيارات الجديدة. ويعتمدالاستبيان الذي تنظمه سيرفس هيرو على آراء المستهلكين بنسبة 100 في المئة وقد جمعت الشركة ما بلغ مجموعه 7,710تقييماً خضع5,712 منها لإجراءات وتدابير دقيقة لضمان صحة النتائج.

ويعتمد إعتماد 5,712تقييما،تنوع المشاركون فيها على النحو التالي: 39 في المئة من الجنسية الكويتية، 39 في المئة من العرب و57 في المئة تراوحت أعمارهم بين 18 و39 عاما. وقد شملت العينة الإحصائية كلا الجنسين وبلغ مستوى الثقة 95 في المئة مع هامش خطا بنسبة+/- 3 في المئة.

وأشارت نتائج الاستفتاء الذي اعتمد مقياسا مدرجا من واحد إلى عشرة حيث مثلت العشرة أعلى علامة، إلى مستوىرضا عال لدى العرب والنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 40 و49 سنةحيث سجلوا7.93 و8.03 تباعا. في حين بلغت مستويات الرضا لدى الأجانب والرجال والعملاء الذينتجاوزوا سن الستين أدنى مستويات الرضا مسجلين 7.70، 7.78 و7.27نقطة تباعا.

وبلغ مستوى الرضا العام 7.84نقطة على مقياس مدرج من 1 إلى 10 وارتفع الفرق الفاصل بين توقعات العملاء والخدمة الفعلية التي تلقونها خلال هذا النصف من العام إلى 0.46نقطة وتاتي خدمات شركات الإتصالات لتعكس أعلى نسبة فرق سلبي بين توقعات العملاء ومستوى الخدمات التي يحصولون عليها بالفعل كما هو مبيّن في الجدول التالي:

على صعيد القطاعات، سجلت فئة البنوك التجارية ووكلاء السيارات الجديدة والملابساعلى مستويات الرضاحسبما اشارت إليه النتائج،لتحل محل المقاهي والمطاعم غير الرسمية التي تصدرت القائمة سابقاً. أما الفئات التي شهدت أدنى معدل رضا فشملت مطاعم الوجبات السريعة، والإلكترونيات، والمستشفيات الخاصة وشركات الإتصالات.

واعتمد تقييم كل من هذه القطاعات على ثمانية معايير هي الثقة بالمنتج أو الخدمة السرعة، جودة المنتج، كفاءة الموظفين، القيمة بالنسبة للسعر، الموقع، مركز الاتصال، والموقع الإلكتروني. ويتم تقييم هذه المعايير وفقا لتجربة المستهلكين،قبل وبعد،استخدام المنتج أوالحصول على الخدمة لبيان الفرق القائم بين توقعات العملاء ومستوى رضاهم الفعلي بعد تجربتهم. وقد كشفت النتائج أن معظم معايير الخدمة قد تراجعت منذ العام الفائت وفي مقدمتها الموقع.

هذا ويواصل سيرفس هيرو،المؤشر المتخصص الوحيد في العالم العربي لقياس مدى رضا العملاء، استطلاع آراء العملاء وجمعها على مدار السنة. ومنذ انطلاقته الأولى عام 2010، قام هذا المؤشر بجمع ما يزيد عن 55 الف تقييم.

ويتبع مؤشر سيرفس هيرو بروتوكولات «إيزومار»، المنظمة الأوروبية الرائدة في إرساء معايير البحوث السوقية ويتولى الإشراف عليه مجلس استشاري مستقل يتكون من مؤسسات تعليمية راعية وفي مقدمتها الجامعة الأمريكية في الكويت، وجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، والكلية الأسترالية في الكويت، وكلية كويت ماسترخت لإدارة الأعمال، إضافة إلى كبار المهنيين المرموقين من أبرز المؤسسات لضمان حيادية ومصداقية وسلامة النتائج.

وفقا لتقرير «كوليرز» الربعي لتدفقات رأس المال

استثمارات الشرق الأوسط بأوروبا ترتفع 25 في المئة خلال النصف الأول

ارتفعت استثمارات الشرق الأوسط في أوروبا بنسبة 25 في المئة على أساس سنوي في النصف الأول من العام الجاري لتصل إلى 5.9 مليار يورو، في حين ارتفع الاستثمار الإجمالي العابر للحدود في أوروبا بما يقرب من الثلث «32 في المئة» ليبلغ 44 مليار يورو. وشكل رأس المال الشرق أوسطي حوالي 13 بالمئة من رأس المال العابر للحدود والقادم من خارج أوروبا، حيث كان ثاني أكبر مجموعة استثمارية في أوروبا بعد استثمارات أمريكا الشمالية، بواقع 18 مليار يورو.

وفي حين لا تزال الهيمنة تتركز في منطقة وسط لندن، التي تسهم في ما يقل قليلاً عن5 بالمئة من الإنتاجية، تبرز تقرير «كوليرز»ربع السنوي لتدفقات رأس المال اهتماما متزايدا في المنتجات الاستثمارية البديلة في أوروبا الغربية.

وقال جون د. دبيز، الرئيس التنفيذي لـ«كوليرز إنترناشيونال» الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في تعليق له على التقرير، إن المشترين من الشرق الأوسط باتوا اليوم أكثر استعداداً للاستثمار خارج وسط لندن، مشيراً إلى بحث هؤلاءعن أصول بديلة مثل الفنادق والشقق المفروشة في المدن الرئيسية الأخرى في أوروبا. وأضاف: «تشمل أحدث الأمثلة على ذلك استحواذ «جهاز قطر للاستثمار»على خمسة عقارات أضافها إلى محفظة فنادقه، تقع في مدن كان ومدريد وفرانكفورت وأمستردام وروما، في حين استحوذت المحفظة الاستثمارية للقوات المسلحة القطريةعلى فندق «ريتيسانس» في برشلونة لقاء نحو 78 مليون يورو».

وأضاف دبيز: «شهدنا أيضاًلعب مستثمرين من الشرق الأوسط دوراً رئيسياً في صفقات كبرى في وسط لندن خلال النصف الأول من العام الجاري، فعلى سبيل المثال قامت كل من «تشابنا لايف» و«جهاز قطر للاستثمار»بالاستحواذ على حصة قدرها90 بالمئة «بواقع 70+20» في «كليفورد تشانس»بمنطقة كناري وارف للمال والأعمال وسط لندن».

من جهتهم، فإن المستثمرين الكنديين ينشطونتنشاطاً متزايداً في أوروبا الغربية، وذلك جنباً إلى جنب الصناديق الأسترالية وصناديق الثروة السيادية مثل إدارة استثمارات في البنك المركزي النرويجي وهيئة الاستثمار الكويتية، اللتين تتطلعان إلى التوسع في أوروبا.

وهناك اهتمام أجنبي متزايد كذلك في القطاع السكني الهولندي، في الوقت الذي يعزز فيه المستثمرون الألمان حضورهم في منطقة الأعمال المركزية بأمستردام. وبلغ حجم التعاملات في هولندا ما يقرب من 4 مليارات يورو في النصف الأول فقط من العام «أي بزيادة قدرها 70 بالمئةعنالفترة نفسها من العام الماضي»، كانت2.4 مليار يورومنها رؤوس أموال عابرة للحدود.

من جانبه، قال برونو بيريتا، محلل أبحاث أول لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا في شركة «كوليرز إنترناشيونال»، إن إسبانيا شهدت أيضاً«حيوية مُرضية» في التعاملات، مع توسعة المستثمرين تركيزهم على فرص في قطاعات التجزئة والتنمية، مشيراً إلى أن الاستثمارات العابرةللحدود في إسبانيا بلغت 2.3 مليار يورو في النصف الأول من 2014، وذلك بارتفاع من 780 مليون يوروقبل عام.